KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مشاكل وتحديات الواقع الريعي للاقتصاد العراقي في ظل التحول

Problems and challenges of the rentier reality of the Iraqi economy in light of the transformation

أ.د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
الباحثة أنغام فاضل عباس
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
Prof Dr. Abdul Wahab Muhammad Jawad Al-Mousawi
Researcher Angham Fadel Abbas
aculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(A).16744

الملخص:

واجه الاقتصاد العراقي مشكلة مركبة اقتصادية اجتماعية سياسية، تتلخص في انقسام أفراد المجتمع وتذبذب ولاءاتهم وتغاضيهم عن العديد من الأمور التي أدت الى فسح المجال لاستشراء الفساد المالي والإداري وتعاظمه الناتج من تعدد الأحزاب الحاكمة والتي أدت الى انعدام الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني وبالتالي انعدام الاستقرار الاقتصادي. مما تعثرت خطوات الإصلاح وبقي الوضع الاقتصادي كالسابق والذي يتلخص بهيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع انعدام دور القطاعات الإنتاجية الأخرى. لذا أصبح من الضروري تسليط الضوء على خطوات التحول الصحيحة واهمها هو تعزيز دور القطاع الخاص وإفساح المجال له لقيادة النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الجديد، وبيان ومدى فعاليته على تصحيح الهيكل الاقتصادي والتخلص من الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي عقود عديدة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الواقع الريعي، التحول الاقتصادي، المشاكل والتحديات.

Abstract:

The Iraqi economy faced a complex economic, social and political problem, which is summarized in the division of members of society, the fluctuation of their loyalties, and their disregard for many matters, which led to the spread of financial and administrative corruption and its increase resulting from the multiplicity of ruling parties, which led to political instability, the deterioration of the security situation, and thus the lack of economic stability. As a result, the reform steps faltered, and the economic situation remained as before, which is summarized in the dominance of the oil sector in the formation of the gross domestic product, with the absence of the role of other productive sectors. Therefore, it has become necessary to highlight the correct transformation steps, the most important of which is strengthening the role of the private sector and making room for it to lead economic activity under the new economic system, and explaining the extent of its effectiveness in correcting the economic structure and getting rid of the

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

rentier character that has accompanied the Iraqi economy for many decades.

Keywords: rentier reality, economic transformation، Problems and challenges.

أولا: ثبات الواقع الريعي والمرض الهولندي:

ان الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني من ضعف الهيكل الإنتاجي نتيجة الاعتماد شبه التام على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وتفاقمت المشكلة مع عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القطاعات الإنتاجية وقدرات المجتمع، مع استمرار سياسات الإنفاق الحكومي التفاخري، وتبديد الثروات وتوزيعها بدون خطط استراتيجية مدروسة لدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة الى عدم إفساح المجال للقطاع الخاص من المساهمة في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تفشي الفساد وهدر المال العام دون أي حراك من الجهات الرقابية والقضائية لإيقاف الفساد والقضاء عليه، مما أدى الى ضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد مستقر ومتنام يواكب التطورات على الساحة العالمية [١]. واهم هذه الأسباب هي هيمنة القطاع النفطي، اذ ان جميع الإجراءات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة لتنشيط القطاعات الإنتاجية من اجل تقويم الاقتصاد العراقي بائت بالفشل، وبقي القطاع النفطي هو المهيمن على النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣، اما القطاع الخاص فما زال قطاعا للمقاولات فحسب، كون ان التركيز قد استمر على القطاع العام كمحرك للنمو الاقتصادي بسبب المدخولات الخارجية الناجمة عن تصدير النفط الخام.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفي الجدول (١) الذي يوضح صادرات العراق ودور كل من القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، والذي يبين ان الصادرات العراقية تعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات النفطية مقابل نسبة لا تكاد تذكر لصادرات القطاعات غير النفطية، مما يشكل عامل خطر ودائم لعدم الاستقرار في الاقتصاد العراقي تبعا لتقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية[٢]. والجدول (١) يوضح حجم الصادرات العراقية.

الجدول (١) الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) (مليار دينار)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السنة	الصادرات الزراعية (١)	نسبة الصادرات الزراعية الى مجموع الصادرات (٢)	الصادرات الصناعية (٣)	نسبة الصادرات الصناعية الى مجموع الصادرات (٤)	صادرات النفط الخام (٥)	نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات (٦)	أخرى* (٧)	المجموع (٨)
٢٠٠٤	٥٢	٠.٢٠	٢٦	٠.١	٢٥٧٤٠	٩٩.٤	٧٧	٢٥٨٩٥
٢٠٠٥	٨٨	٠.٢٥	٢٢	٠.٠٦	٣٤٧٣٠	٩٩.٤	٦٥	٣٤٩٠٥
٢٠٠٦	١٢٧	٠.٢٨	٢٤	٠.٠٥	٤٤٧٥٠	٩٩.٢	١٩٠	٤٥٠٩١
٢٠٠٧	١٥١	٠.٣٠	٥١	٠.١	٤٩٧١٦	٩٩.١	٢٠٠	٥٠١١٨
٢٠٠٨	٢٣٠	٠.٢٩	٧٧	٠.١	٧٦٢٣٨	٩٩.٢	٣٠٧	٧٦٨٥٢
٢٠٠٩	١٣٠	٠.٢٧	٢٤	٠.٠٥	٤٦٢٩٦	٩٩.٢	١٨٧	٤٦٦٣٧
٢٠١٠	١٧٢	٠.٢٨	٣١	٠.٠٥	٦٠٩٨٣	٩٩.٢	٢٥٨	٦١٤٤٤
٢٠١١	٢٦٧	٠.٢٨	٤٨	٠.٠٥	٩٤٨٢١	٩٩.٢	٤٠٢	٩٥٥٣٨
٢٠١٢	٣٢٦	٠.٢٨	٥٨	٠.٠٤	١١٥٣٨٣	٩٩.٣	٤٩٠	١١٦١٥٤
٢٠١٣	٣٠٩	٠.٢٧	٥٥	٠.٠٤	١٠٩٨٥٤	٩٩.٢	٤٦٤	١١٠٦٨٢
٢٠١٤	٢٨٦	٠.٢٧	٥١	٠.٠٤	١٠١١٥٢	٩٨.٨	٤٣٠	١٠٢٢٨٩
٢٠١٥	١٧٠	٠.٢٨	٣١	٠.٠٥	٦٠٢١٥	٩٩.٢	٢٥٤	٦٠٦٧٠
٢٠١٦	١٣٥	٠.٢٨	٢٥	٠.٠٥	٤٧٨١٥	٩٩.٢	٢٠٣	٤٨١٧٨
٢٠١٧	٣٥	٠.٠٤	١	٠.٠٠١	٧٢٢٠٦	٩٩.٨	٥١	٧٢٢٩٣

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٨	٧	٠.٠٠٧	٨٩	٠.٠٨	١٠٤٠٢٨	٩٩.٨	٢٥	١٠٤١٤٩
٢٠١٩	١٩	٠.٠١٩	١٥٤	٠.١	٩٧٧٧٩	٩٩.٧	٣٥	٩٧٩٨٧
٢٠٢٠	١٧٣	٠.٣	٢٦٨	٠.٤	٥٢٨٤٦	٩٨.٣	٤٢٥	٥٣٧١٢

المصدر: العمود (١, ٣, ٥, ٧, ٨) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، منشورات منفردة متفرقة لسنوات متعددة.

العمود (٢, ٤, ٦) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول.

*الأخرى تضم كل من المواد الخام غير الغذائية والنفطية، المواد الكيمياوية، مكائن ومعدات نقل، سلع غير مصنفة.

يلاحظ ان القطاع النفطي هو المسيطر على هيكل الصادرات، وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يستند على تصدير النفط الخام دون تصنيعها، ومن ثم يعاود استيرادها من اجل تغطية ما يحتاجه من مشتقات نفطية للاستهلاك.

ثانيا: الانفتاح الاقتصادي: يعد الانفتاح الاقتصادي عاملا مهما في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته، كما يسهم في حدوث وفورات الحجم الكبير في الإنتاج لان توسيع السوق من خلال التجارة لابد ان يودي الى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي سوف يكون له مردود إيجابي على النمو الاقتصادي [٣]. في حين ان الانفتاح الاقتصادي قد أثر سلبا على وضع الاقتصاد العراقي وذلك بسبب عدم وجود سلع تنافسية قابلة لسد حاجة السوق المحلية على اقل تقدير من جهة والسياسات التي اتخذتها دول الجوار والتي جعلت من العراق سوقا لتصريف البضائع الاستهلاكية والسلع الغذائية، فضلا عن الخلافات السياسية والتحكمات الحزبية التي كانت تودي بإمكانية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

خلق سلع تنافسية (زراعية او صناعية) بالفشل بسبب سيادة المصالح الشخصية التي تؤدي بمصلحة الاقتصاد العراقي الى التراجع. ليتحول الانفتاح الاقتصادي من أداة لتطور الاقتصاد الى أداة للتبعية الاقتصادية، أي أصبح الاقتصاد العراقي اقتصادا مستهلك تابع للدولة المنتجة، ويمكن توضيح ذلك من خلال عدة مؤشرات، وهي مؤشر نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال الجدول (٢) نستعرض بيانات تلك المؤشرات الثلاثة:

الجدول (٢) مؤشر الانفتاح الاقتصادي للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠)

السنة	مؤشر الاستيرادات الاستيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي * ١٠٠ %	مؤشر الصادرات الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي* ١٠٠ %	مؤشر التجارة الخارجية التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي *١٠٠ %
٢٠١٠	٣٢.١٤	٣٧.٩١	٧٠.٠١
٢٠١١	٢٦.٣٠	٤٣.٩٦	٧٠.١٥
٢٠١٢	٢٨.٦١	٤٥.٦٨	٧٤.٣٠
٢٠١٣	٢٥.٦١	٤٠.٤٥	٦٣.٨٧
٢٠١٤	٢٦.٧١	٣٨.٤٠	٦٥.٦٢
٢٠١٥	٣٠.٤	٣١.١٦	٦٣.٢٨
٢٠١٦	٢٧.٩٧	٢٤.٤٦	٥٤.٧١
٢٠١٧	٢١.١	٣٢.٠٢	٥٣.١٨

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٨	٢٢.٠٠	٤١.٤٨	٦٣.٥٥
٢٠١٩	٢٢.٠٥	٤٣.٥١	٦٧.٦٠
٢٠٢٠	٩.٣	٢٨.٨	٣٨.١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المديرية إحصاءات التجارة، نشرات مختلفة، لسنوات متعددة.

من الجدول (٢) نلاحظ ان مؤشر الاستيرادات متذبذب ارتفاعا وانخفاضا بنسب متقاربة وهذا يدل على الاستمرار في استيراد كمية السلع نفسها، الأمر الذي يدل على عدم خلق انتاج جديد لسد الحاجة من تلك السلع والتي سيظهر اثرها من خلال انخفاض مؤشر الاستيرادات وبشكل مستمر، اما مؤشر الصادرات فقد تم اخذ هيكل الصادرات والذي يوضح هيمنة القطاع النفطي ، ومؤشر التجارة الخارجية الذي يعكس أهميته وارتفاع نسبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي من خلاله يمكن الاستدلال على عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تنوع مصادره على الرغم من اتباع العديد من السياسات والأساليب الا انها لم تؤدي الى أي نتائج إيجابية. وأخيرا يمكن القول ان المضي في سياسة السوق المفتوح على هذا النحو قد يزيد من تدهور المنتج المحلي وبالتالي يزيد من تراجع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، لذا يجب توصية تلك السياسة ووضع بعض التشريعات والقوانين التي تسمح للمنتج المحلي من المنافسة في الأسواق العراقية على الأقل من اجل تحقيق نوع من أنواع الاكتفاء الذاتي وخفض الاستيراد الاستهلاكي، في المقابل تقديم الإعفاءات ودعم المشاريع الصغيرة من اجل رفع نسبة استيرادات السلع الأولية والاستثمارية.

ثالثا: التحول بالصدمة مع غياب استراتيجية التخطيط: ان الضغوطات الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) من اجل إعادة جدولة الديون الخارجية المتراكمة على كاهل

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاقتصاد العراقي، والتي كان من شروطها إلزام العراق ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي فرضته تلك المؤسسات من اجل ان يتم إعادة جدولتها، حيث تم فرض نهج التحول نحو اقتصاد السوق كونها وسيلة الإصلاح التي يجب اتباعها وفقا لقرارات تلك المؤسسات. وبدا العراق بعد ٢٠٠٣ بتنفيذ سياسات التحول الى اقتصاد السوق بإرادة خارجية وبشكل مفاجئ، دون وجود لخطط واضحة او القيام بدراسة شاملة لإمكانياته وما يلائمه من اليات التحول التي يجب تطبيقها[٤]. فقد قرر صانعو القرار الانتقال الى نظام الاقتصاد الحر دون ان يكون الاقتصاد العراقي بقطاعيه العام والخاص قادرا على المنافسة ومواجهة تحديات سياسات الانفتاح الاقتصادي، فضلا عن عدم تهيئة البيئة المناسبة لهذا التحول، مما أدى الى هروب رؤوس الأموال المحلية، وبالتالي لم تنجذب الاستثمارات الأجنبية بسبب تردي الوضع الأمني وتهالك البنى التحتية وتراجع الدور المؤسسي، فوقع عبء مهمة التوظيف على عاتق القطاع العام، مما نتج عنه تعاظم في الجهاز الإداري والخدمي مع تراجع في الإنتاجية الى مستويات متدنية جدا، مع الغياب شبه التام للقطاع الخاص مما أدى الى تفشي الظواهر السلبية وتفاقم المشاكل الاقتصادية مثل البطالة المقنعة والفساد وتدهور الخدمات العامة وزيادة تردي الوضع العام [٥]. كما ان الانتقال بشكل غير مدروس الى اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي والمالي وخصخصة الجزء الأكبر من القطاع العام والانفتاح على الأسواق العالمية وبدون أي ضوابط تحمي المنتج الوطني، وفي ظل النزعة الاستهلاكية المفرطة، لا يمكن الا ان يعزز تدهور القطاعات السلعية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي. فضلا عن الفوضى العارمة التي رافقت عملية التحول من النواحي الأمنية والسياسية ومن عمليات النهب والفساد الإداري والسياسي الذي استشرى في جسد الاقتصاد العراقي بسبب عدم وجود خطط مستقبلية وسيناريوهات واضحة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رابعا: محدودية مساهمة القطاع الخاص: ان القطاع الخاص الذي يعد العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وانطلاقا من مبدا التحول الجوهري في السياسة الاقتصادية ظهرت الحاجة الى دور القطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي ولتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيس الى جانب القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبناء قواعد الإنتاج ومرتكزات التصدير في القطاعات الإنتاجية الرئيسة [٦]. الا انه لا يزال القطاع الخاص في العراق ضعيفاً لأسباب عديدة منها ضعف تفعيل قوانين الاستثمار وحماية المنتج الوطني بالإضافة الى عجز القطاع المصرفي عن القيام بدور أكبر في توسيع دائرة الائتمان وتوفير القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فعند تسليط الضوء على القطاع الزراعي بعد عام ٢٠٠٣ يتضح قلة المنتوجات الغذائية العراقية وذلك بسبب شحة المياه بسبب الخلافات السياسية مع دول الجوار، فضلا عن تراجع الدعم الحكومي للفلاح وتفشي الأمراض الزراعية، مما أدى الى ترك اعداد كبيرة من الفلاحين وهجرتهم من الريف الى المدينة والبحث عن وظائف في القطاع العام وخاصة في وزارتي الدفاع والداخلية تاركين أراضيهم الزراعية تبور وتفقد صلاحيتها بسبب نقص الخدمات التي يجب توفرها من مكائن حديثة وكهرباء وماء وأسمدة ومعدات زراعية ودعم حكومي وما الى ذلك [٧]. وعلى الرغم من ارتفاع الملكية الخاصة للحيازات الى حوالي (٦٤٪) الا ان دور القطاع الزراعي الخاص بقي محدودا للإسهام في تكوين راس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي [٨].

اما القطاع الصناعي فقد تعرض لشلل شبه تام بعد عام ٢٠٠٣ لمعظم المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة للقطاعين العام والخاص، الأمر الذي تطلب وضع الحلول المناسبة من قبل السلطة التنفيذية باتجاه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

النهوض بهذا القطاع وتحويله من قطاع استهلاكي الى قطاع انتاجي، والتخلص من المشاكل التي جعلت منه قطاع متأخر والتي تتمثل بتقادم معدات المصانع واندثار الكثير منها، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة من اجل تحسين النوعية وتقوية قدرتها على منافسة السلع المستوردة والتي أغرقت السوق العراقية بعد استخدام سياسة الباب المفتوح، فضلا عن مشاكل الطاقة الكهربائية التي تعطل عمل المصانع وتسبب خسائر كبيرة وخاصة في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى الى غلق العديد من المصانع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وبضمنها ارتفاع تكاليف الطاقة وشحة مصادرها والتي تعد العصب الأساسي في الإنتاج [٩].

خامسا: تراجع الوعي المجتمعي وسيادة النمط الاستهلاكي: اتسمت سياسة الإنفاق الحكومي بعد عام ٢٠٠٣ بزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد ارتفعت الأولى وأصبحت تشكل عبئا متناميا على الموازنة العامة وقيدا ماليا ثقيلا، فضلا عن ان هذه السياسة لا تتوافق مع طبيعية وضع العراق بوصفه بلد خرج من حروب وعقوبات اقتصادية يحتاج الى موارد هائلة لإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية لمؤسساته الاقتصادية والخدمية. وقد كان الدافع لأتباع تلك السياسة هي تحسين نوعية الحياة للمجتمع وبناء نظام مؤسسي قوامه الحداثة والشفافية بغية تقليص الفجوات الاجتماعية، ولكن الواقع عكس خلاف ذلك فقد نتج عن هذه المرحلة توسعات مالية كبيرة وترهل في أجهزة الدولة ومضاعفة اعداد العاملين، وزيادة هيمنة القطاع العام في مقابل عدم فسح المجال للقطاع الخاص واخذ دوره الفعلي في الإسهام بممارسة الأنشطة الإنتاجية والتنموية لتقليص مستويات البطالة وتحسين الواقع المعيشي. ومن اهم بنود الإنفاق ذات الطبيعية الاستهلاكية هي تعويضات الموظفين والمستلزمات السلعية والخدمية والرواتب والمكافأة التقاعدية. جاء ذلك تزامنا مع اتباع سياسة الباب المفتوح ورفع التعريفية الكمركية عن

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السلع الاستهلاكية مما أدى الى إغراق السوق المحلية مع توافر الطلب بفعل توفير القوة الشرائية لدى شريحة واسعة من المجتمع. مما تسبب بحالة إرباك للاقتصاد العراقي من جهة وعبء مالي مزمن وقع على عاتق الموازنات العامة من جهة أخرى. فضلا عن اعتياد تلك الشريحة على النمط الاستهلاكي المستحدث [١٠].

سادسا: عوامل خارجية (لإفشال عملية النهوض التنموي في العراق): فمثلما كان هناك عوامل داخلية أسهمت في عدم إكمال عملية التحول الاقتصادي، كان هناك عوامل خارجية قد وقعت العراق تحت تأثيرها وساعدت على إفشال مشروع التحول واهمها [١١]:

١. العوامل السياسية: لعب العامل السياسي دورا كبيرا في عرقلة مشروع التحول الاقتصادي وذلك بسبب استمرار تعظيم دور الدولة الحاكمة وتضخيم هذا الدور في كل ميادين، بالرغم مما يجري في داخلها من انقسامات وتناقضات واختلافات داخل دائرة الحزب الحاكم، وصورت السياسة ان القادة وراء كل المنجزات وليس هناك من ينافسها او يشاطرها في القرارات، كل ذلك أدى الى سوء الإدارة التي تفسر المنجزات من خلال المكاسب السياسية فحسب، مما أدى الى نمو طبقات جديدة في ميداني التجارة والعقار وفي أجهزة قطاع الدولة والتي تهدر أموال الشعب من اجل المصالح الشخصية لتعظم من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وهكذا اصبح العامل السياسي مظلل وسلبيا على تحرر الاقتصاد ومنعه من تحقيق أهدافه الحقيقية وجعلة عرضة للفشل وعدم الكفاءة، بسبب تفضيل المهمات السياسية ومصالح الأحزاب الحاكمة على حساب الأداء الإنتاجي. ولا يقتصر تلك التدخلات عند هذا الحد، بل قد طالت القوانين والتشريعات القائمة التي تجري في ظلها عملية الإنتاج وتوزيع الثروة، وجعل مسيرة الاقتصاد بعيدة كل البعد عن خلق

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

او توليد نمط انتاجي جديد ومستقل من شانه ان يدعم القطاعات الإنتاجية والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي [١٢].

٢. سياسة الإغراق التي تمارسها اغلب البلدان التي تصدر سلعها الى السوق العراقية.

٣. تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية اذ يعتمد العراق بشكل شبه مطلق على النفط في تغطية الموازنة العامة، الأمر الذي أسهم في تآكل العوائد التي تتجمع في حال ارتفاع أسعار النفط في السنوات متفرقة، وبذلك ضاعت على العراق فرصة ذهبية لزيادة إنتاجه عندما كانت الأسعار مرتفعة حسب حصته في منظمة أوبك، فقد كانت تلك الفوائض كفيلة بإخراج العراق من أزمات عديدة دون الضرر لو كانت هناك سياسة صحيحة متبعة بدلا من السياسة المالية التوسعية التي اتبعت تلك الأعوام والتي كانت اغلبها في الجانب التشغيلي لا الاستثماري.

٤. العراق والانضمام الى منظمة التجارة العالمية: ان الرغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية وشروط يفترض تنفيذها، وبسبب عدم وجود صيغة ثابتة لقبول العضوية تكون عملية التفاوض للانضمام صعبة وغالبا ما تخضع للاتجاهات السياسية [١٣]:

سابعا: تزايد حجم المديونية بشقيها الداخلي والخارجي: للحكم على مدى استدامة الدين العام هناك عدة معادلات يمكن اللجوء اليها ومن ابسطها ان يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو عجز الموازنة العامة ومعدل نمو المديونية، وذلك يدل على زيادة قدرة الدولة على تحمل فوائد الدين العام وأقساطه عبر السنين، وهذا يشير الى ان عجز الموازنة العامة يكون قابلا للاحتمال اذا كان ما ينتجه الاقتصاد في سنة مطروحا منه فوائد الدين العام اكبر من عجز الموازنة الأولية، أي ان الاقتصاد يستطيع دفع فوائد الدين العام ويتبقى لدية إيرادات إضافية لتسديد أقساط الدين العام المستحقة، فما يهم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ليس مستوى العجز والدين العام إنما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي. فاذا كان اتجاه هذه النسبة هو الانخفاض فان وضع المديونية يكون قابلا للإدارة والاستدامة. وتتحدد هذه العلاقة من خلال المؤشرات الأساسية الثلاثة وهي عجز الموازنة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدين العام [١٤]. والجدول (٣) يوضح تلك المقارنة مشيرا الى مدى إمكانية استدامة الدين العام وإدارته في الاقتصاد العراقي:

الجدول (٣) مقارنة الدين العام مع عجز الموازنة العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

(مليون دينار)

السنة	العجز او الفائض الفعلي	الدين العام	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٠	٢٢٥٩٧٩-	٢٩٢٥٧٣٢٦	--	١٦٢٠٦٤٥٦٥	--	١٨.٠٥
٢٠١١	٢٥٢٣١٤٢٣	٢٨١٢٠٤٥٩	١١٣-	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣٤	١٢.٩٣
٢٠١٢	١٤٦٧٧٦٤٨	٢٥٦٣٤٠١٩	٨-	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	١٦	١٠.٠٨
٢٠١٣	٥٢٨٧٤٧٩-	٢٢١٤٩٠٦٩	١٣-	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٧	٨.٠٩
٢٠١٤	١٦٦١٨٠٥٠-	٢٦٩٩٤٦٣٩	٢١	٢٦٦٣٣٢٦٥٥	٢-	١٠.١٣
٢٠١٥	١١٧٧٨٧٣٦-	٤٧٦٢٢٠٤٥	٧٦	١٩٤٦٨٠٩٧١	٢٦-	٢٤.٤٦
٢٠١٦	٢٠٢١٦٦٤٥-	٦١٢٠٨٣٧١	٢٨	١٩٦٩٢٤١٤١	١.١	٣١.٠٨
٢٠١٧	١٩٣٢٠٥٨	٦١١٠٦٠١٦	٠.١-	٢٢٥٧٢٢٣٧٥	١٤	٢٧.٠٧
٢٠١٨	٢٥٦٩٦٦٤٦	٥٤٣٢٠٢٩٨	١١-	٢٥١٠٦٤٤٧٩	١١	٢١.٦٣

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٩	١٨٢٩٨٢٨٢	٥٢١٩٣٩٠٧	٣-	٢٢٥٢٠٠٦٣٨	١٠-	٢٣.١٧

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤، ٨).

ان التذبذب الحاصل في تحليل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بين ارتفاع وانخفاض يدل على صعوبة إمكانية سداد الاقتصاد العراقي الديون المترتبة عليه، وذلك سيؤدي الى استدامة تلك المديونية على مدار السنين القادمة، إذا لم يتم التوقف عنها وإيجاد حلول بديلة لتغطية عجز الموازنة العامة، وقد يكون الحل الأمثل هو خفض النفقات التشغيلية كونها تمثل أكثر من ٧٠٪ من الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي.

ثامنا: عجز الموازنة العامة وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية: ان نسبة النفقات الاستثمارية انخفضت بعد ظهور أثار أزمة الاقتصاد العالمية وانخفاض أسعار النفط، والتي أدت الى انخفاض الإيرادات العامة وبالتالي تمت التضحية بالنفقات الاستثمارية للمحافظة على مستوى النفقات التشغيلية والتي لا يمكن التنازل عنه لأنها تمس حياة المواطن بشكل مباشر [١٥]. والجدول (٤) يوضح كل من النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية في الموازنة العامة.

الجدول (٤) الموازنة العامة والنفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى إجمالي النفقات %	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات %
٢٠١٠	٨٤٦٥٧.٥	٢٣٦٧٦.٧	٢٧.٩	٦٠٩٨٠.٦	٧٢.١

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١١	٩٦٦٦٢.٧	٣٠٠٦٦.٢	٣١.١	٦٦٥٩٦.٤	٦٨.٩
٢٠١٢	١١٧١٢٢.٩	٣٧١٧٧.٨	٣١.٧	٧٩٩٥٤.٠	٦٨.٣
٢٠١٣	١٣٨٤٢٤.٦	٥٥١٠٨.٦	٣٩.٨	٨٣٣١٠.٠	٦٠.٢
٢٠١٤	124063.7	٢٤٩٣٠.٧	٢٠.٠	٩٩١٣٣.٠	٨٠.٠
٢٠١٥	١١٩٤٦٢.٤	٤١٢١٤.٠	٣٤.٥	١٢٥٠٠٠.٠	٦٥.٥
٢٠١٦	١٠٥٨٩٥.٧	٢٥٧٤٦.٣	٢٤.٣	٨٠١٤٩.٤	٧٥.٧
٢٠١٧	١٠٠٦٧١.٢	٢٥٤٥٤.٠	٢٥.٢	٧٥٢١٧.١	٧٤.٨
٢٠١٨	١٠٤١٥٨.٢	٢٤٦٥٠.١	٢٣.٦	٧٩٥٠٨.٠	٧٦.٤
٢٠١٩	١٣٣١٠٧.٦	٣٣٠٤٨.٥	٢٤.٨	١٠٠٠٥٩.١	٧٥.٢
متوسط نسبة المساهمة		٢٨.٢٩		٧١.٧١	

المصدر: وزارة المالية، نشرات متعددة، سنوات مختلفة.

يلاحظ انه قد بلغ متوسط نسبة مساهمة النفقات التشغيلية الى النفقات العامة (٧١.٧) وهي تعتبر نسبة كبيرة جدا وتتجاوز المستويات المقبولة في المقابل بلغ متوسط نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (٢٨.٢) مما يدل على ان الموازنة العامة العراقية هي موازنة استهلاكية وليست استثمارية، وكبلد يمر بوقع الظروف الذي مر بها العراق وما يحتاجه للنهوض بقاعدته الإنتاجية الشبة محطمة وبنيته التحتية المعرضة للإهمال والتدمير على مدار عقدين بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية، اذ من غير المعقول ان يكون هيكل الموازنة العامة بهذه الصورة لأنه ينعكس سلبا على هيكل الاقتصاد العراقي بشكل عام ويجعله اقتصادا مختلا ومشوها، فضلا عن صعوبة إمكانية توازنه وإمكانية تنوع مصادر دخله. وعليه قد تكون انخفاض نسبه النفقات الاستثمارية هي أحد اهم المسببات المسؤولة عن بقاء الوضع الاقتصادي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

منحدر ومتهالك، مما ينتج عنه بقاءه اقتصادا ريعيا منكشفا على العالم الخارجي يهيمن عليه القطاع النفطي عاجزا عن إتمام عملية الانتقال الكلي لاقتصاد متنوع.

تاسعا: تفشي الفساد المالي والإداري: يعد الفساد من القضايا الرئيسة في العراق، فالفساد والبيروقراطية والرشوة والمحسوبية وعدم الشفافية والتخلي عن المسؤولية سمات منتشر في مؤسسات البلد كافة، وبشكل واسع، وأحيانا يكون السبيل الوحيد كثمن لممارسة وتسهيل بعض الأعمال التجارية. كما ان الابتزاز وشبكات المحسوبية هي من الأمور الرئيسة التي بالتأكيد تشكل عائقا أمام الاستقرار وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية في العراق. لم يكن الفساد في العراق وليد النظام الجديد، بل هو ارث مكتسب من عهد النظام السابق اذ كان الفساد موجودا الا انه انتشر خلال العقدين الأخيرين بشكل واسع. وبسبب تفشي الفساد في ركائز المؤسسات الحكومية تم وصفه بأنه الفيروس الأخطر والمسبب الأول لشلل الاقتصاد العراقي طيلة العقود السابقة، لما يساهم في انتشار العناصر الإجرامية وتفضيل المصالح الخاصة. مما نتج عنه استنزاف الموارد وإهدار المال العام [١٦].

الحلول التنموية الممكنة في ظل التحول

من اجل وضع الحلول الممكنة للوصول الى تحول ناضج ينهض بالاقتصاد العراقي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الصفة الريعية وتحقيق الأهداف التنموية، فانه لا بد من اعتماد سياسات وبرامج اقتصادية ناجحة وذلك من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة، والتدرج في سياسة إحلال الواردات ومن ثم سياسة التصنيع من اجل التصدير والاستفادة من الفوائض المتحققة من الإيرادات النفطية وكذلك الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي باتجاه إيجابي مع فسح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره في قيادة النشاط الاقتصادي واتباع اليات تشجيع الاستثمار الأجنبي،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وان جميع ما سبق لا يمكن ان يحقق النجاح المرجو ما لم يتم التخلص من ظاهرة الفساد المنتشرة في جميع مفاصل الدولة. كما ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال ومحاكاة الجوانب الإيجابية وتجاوز السلبية منها لاسيما تلك التي تتماثل ظروفها وسماتها الاقتصادية مع العراق.

أولا: اعتماد سياسات وبرامج اقتصادية ناجحة

١. زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة [١٧]:

أ. زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة لقطاع الصناعة، ابتداء من البنى التحتية مع اخذ بنظر الاعتبار تحديد الأهمية النسبية لكل صناعة، والبدء بالصناعات ذات الكلف الأقل والأكثر ارتباطاً باستهلاك المجتمع وتوفيرها لسد حاجة الطلب المحلي بدلا من السلع التي يتم استيرادها، مما يقلل من الهدر بالنقد الأجنبي ويوفر الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية، مع ضرورة وضع تعريفة كمركية للسلع التي تشابه السلع التي يتم تصنيعها محليا للحد من استيرادها ومنافستها أولا، وحث المجتمع نحو المنتوجات المحلية ثانيا.

ب. زيادة التخصصات الاستثمارية في الموازنة لقطاع الزراعة، وذلك من خلال توفير واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، وزيادة الدعم الحكومي من خلال منح الفلاح القروض مع وجود التسهيلات التي من شانها تشجيعه على إصلاح أراضيه والعودة اليها، كما ويجب على الحكومة توفير الأسمدة والبذور ذات الجودة العالية لضمان كفاءة المحاصيل الزراعية من اجل تقوية قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية، مع وضع سياسات الحد من الاستيراد لحماية المنتج الوطني فضلا عن فسح المجال للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في هذا القطاع المهم للنهوض به والاستفادة من مقوماته وتوظيفها بالشكل الأمثل للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية من خلال زيادة انتاج مختلف أنواع المحاصيل الزراعية كما ونوعا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومن ثم تصدير الفائض منها وصولا لتنويع مصادر الدخل وخفض العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من المكاسب الاقتصادية والتنموية.

٢. سياسة إحلال الواردات: ان العراق مطالب بفك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية دون غيرها، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، والاتجاه نحو التنوع من خلال إعادة هيكلية الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولا الى هيكل اقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية والنمو، ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي، وكذلك من خلال زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي [١٨].

٣. سياسة التصنيع من اجل التصدير: ان تنمية الصادرات والتي تعد ضرورية لأي دولة لأنها تتيح فرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد وان اتباع سياسة التصنيع من اجل التصدير سوف يعمل على الإسهام في خفض العجز في ميزان المدفوعات او تحقيق الفائض له فيما بعد وتوفير النقد الأجنبي وكذلك معالجة الاختلال الهيكلي وغيرة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي [١٩]. وان سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية تتم من خلال مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة من خلال رفع قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية، لذا فان تشجيع الصادرات غير النفطية أصبح ضرورة للنهوض باقتصاد أي بلد ريعي للتخلص من مخاطر الريعية، ومن اجل تنمية الصادرات يتطلب عدة إجراءات تتمثل بالآتي [٢٠]:

- إيجاد مؤسسات لتسهيل عملية التصدير وتبني إيجاد حلول لكل المشاكل التي تواجه تلك العملية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

- العمل على تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية كخطوة لاحقة لغرض زيادة القدرة التنافسية للسلع المصدرة الى الأسواق العالمية.

٤. سياسة تنويع مصادر الدخل: ان العراق اليوم يمتلك قابلية عالية على تنويع مصادر الدخل، فاذا ما تم استغلال الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة فانه من الممكن تحقيق جزء كبير من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي لاسيما المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير. اما القطاع الصناعي فهو يعد القطاع الأكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام باعتباره محركا فاعلا للنمو الاقتصادي، ولما تتمتع به الصناعة من قدرة على خلق منصات حقيقية للنمو، فضلا عن قدرتها على المساهمة الفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي وعلى المستويات الدولية فبإمكان العراق إنشاء صناعة نفطية معاصرة وبتروكيمياوية، فضلا عن الصناعات الأخرى، وكذلك الاهتمام بصناعات التعدين وتطوير الصناعات الاستخراجية الأخرى كاستخراج الفوسفات والكبريت، وكذلك مواصلة التوسع والتطوير للفروع القائمة على الصناعات التحويلية في الغذاء، النسيج والمواد الإنشائية والأجهزة المنزلية وغيرها [٢١].

ثانيا: إفساح المجال للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي: حتى يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق يجب تفعيل دور القطاع الخاص في المجالات الإنتاجية (الزراعية والصناعية)، وذلك من خلال بناء بيئة استثمارية على أسس صحيحة توفر عوامل جذب المستثمر المحلي والأجنبي، مع تصحيح التشريعات والقوانين مما يسمح للمستثمر المحلي من الدخول في مشاريع القطاع الخاص وان يمنح امتيازات المستثمر الأجنبي ذاتها. على ان تتم تنمية مشاريع القطاع الخاص باستخدام التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مختلف البلدان المتقدمة، بالإضافة الى التطبيق الفعلي لمبدأ الشراكة الوطنية بين الدولة والمستثمر المحلي والأجنبي والذي أكدت عليه مختلف خطط التنمية الوطنية منذ عام ٢٠٠٣

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ولكنها لم تشكل أي مردود فعلي على ارض الواقع [٢٢]. ويتم ذلك من خلال تعزيز تعبئة المدخرات الوطنية وكذلك تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية وتحرير قطاع التامين باعتباره من اهم اليات تعبئة المدخرات الوطنية، وتوسيع دور البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بحيث يشمل الإقراض طويل الأجل وعدم الاقتصار على الإقراض قصير الأجل، ويمكن للحكومة ان تدخل كطرف ضامن للبنوك التجارية بحيث تضمن استعادة أموالها في حالة عدم السداد او ان تساهم الحكومة مع القطاع الخاص في إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان الذي يمنح للقطاع الخاص [٢٣].

ثالثا: تفعيل اليات جذب الاستثمار الأجنبي: يهدف قانون الاستثمار ذي الرقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ الى جذب وتشجيع القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار في العراق وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج، اما عن مدى إمكانية هذا القانون من تحقيق أهدافه فذلك يعتمد على توفير البنية التحتية المتطورة، فضلا عن تامين واستقرار العوامل السياسية والاجتماعية والقضاء على الفساد المالي والإداري، مما يجعل قانون الاستثمار عاملا حاسما في جذب الاستثمارات الأجنبية والتي من شانها النهوض بواقع القطاعات الإنتاجية، حيث يمتلك العراق الوفرة في الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي تسهم في خلق قيم مضافة عالية كما تسهم في تشغيل القوى العاملة وخفض مستويات البطالة [٢٤].

رابعا: الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي: ان أهمية الانفتاح الاقتصادي تكمن في كونه أداة مهمة لتحقيق النمو وداعمة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعد أداة تمويلية مهمة يحتاجها العراق في ظل الاختلالات الهيكلية والحاجة الى إعادة إعمار البنى التحتية، إذا ما استطاع الاقتصاد العراقي الخروج من

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

تحت طائلة سياسة الإغراق السلعي التي يمارسها دول الجوار من خلال السياسات الاقتصادية الفاعلة سابقة الذكر [٢٥].

خامسا: العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي: ويتم ذلك من خلال تطوير القدرة التنافسية عن طريق مجموعة من التدابير والأطر التي تستخدمها السلطة، حيث تمكن الدولة من التعامل مع الواقع التنافسي الناتج من إغراق أسواقه بسلع وفيرة من جميع البلدان المجاورة وغير المجاورة نتيجة لاتباع سياسة السوق المفتوح، وقد يتم ذلك من خلال تنفيذ سياسات تستهدف استقرار أسعار الصرف الحقيقية عند مستويات تنافسية، ومن المهم مساندة سياسة سعر الصرف بسياسات مالية ونقدية غير توسعية من أجل تقليص معدلات التضخم والتي تساهم في رفع تكلفة الإنتاج ومن ثم تؤثر على سعر الصرف الحقيقي. والاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي لبعض الدول فيما يخص سياسات سعر الصرف، إذ تشير بعض الدراسات والتقارير إلى أن كافة السياسات المتعلقة بسعر الصرف استهدفت تخفيضه من اجل التوازن الاقتصادي وتحسين الأداء التجاري، إلا أن أثرها الإجمالي فيما يتعلق بالميزان التجاري، كان سالبا نظرا لما يرتبط بذلك من زيادة أعباء الاستيرادات وتخفيض الإيرادات الحكومية [٢٦]. بالإضافة الى رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي من خلال اتباع اليات تحسين نوعية الإنتاج وتقليل تكاليفه وإدخال عاملي التنظيم والتكنولوجيا، والاستعانة وبشكل أساس بمراكز البحث والتطوير للاستفادة منها في النهوض بمختلف المشاريع، فضلا برامج الاعداد والتطوير المهني للارتقاء بمستوى ومهارة العاملين وصولا الى نهضة شاملة ومستوى عال من القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وتعزيز التشريعات والإجراءات الكفيلة بتطوير القطاع الخاص والتخلص من اتباع سياسات الاستيراد المنتهجة كبديل لسد الحاجات والطلب المحلي واستبدالها بسياسات حماية الإنتاج والمنتجين المحليين [٢٧].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

سادسا: إمكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص: ان الموازنات المخصصة للتنمية والنفقات الاستثمارية منها هي التي تخفض دائما وذلك بذريعة مواجهة الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بسبب عدم قدرة الدولة على تخفيض النفقات التشغيلية لتجنب حدوث أزمات أكبر، الأمر الذي يتطلب إيجاد الآلية الأنسب للارتقاء بالواقع الاستثماري والعمل على تحقيق التنمية، وهو ما يمكن ان يتحقق فعليا من خلال مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام في الجوانب الاستثمارية، من اجل تعزيز النمو ومكافحة الفقر وتدعيم الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية من خلق فرص العمل وتحسين مستوى الدخل وتحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا، حيث يستخدم القطاع الخاص كوسيلة ضغط لخلق نمو مستدام وشامل، كما ان له دور رئيس في حل مشكلة الريعية الأزلية للاقتصاد العراقي، وتنشيط القطاعات الإنتاجية بخاصة (الزراعية والصناعية)، فضلا عن القطاعات الأخرى مثل السياسة والخدمات والتجارة الخارجية، الا ان اغلب القوانين واللوائح الحالية التي تحكم القطاع الخاص غالبًا ما تعمل كعائق أمام تنميته، بل وتقيد تنشيط القطاع الخاص[٢٨]. ومن أهمها قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ والذي يسمح بتأسيس شركات مساهمة مختلطة تسهم الدولة فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من راس مال الشركة، وإعطاء الحق للشركات العامة بالمشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية والأجنبية لتنفيذ المشاريع داخل العراق دون إعطاء الحق ذاته للشركات العراقية والقطاع الخاص المحلي، مما يشكل إحباطا للمستثمرين المحليين، ولا يزال هذا القانون قائم وذلك بسبب تأجيل تشريع قانون للشراكة بين القطاع العام والخاص يتم الاستناد اليه في إيجاد الحلول لمشاكل الشركات الصناعية المختلطة[٢٩].

سابعا: إنشاء صندوق سيادي*: ان الفوائض الريعية المتحققة في السابق كان من المفترض ان توضع في صندوق سيادي لاستثمارها من اجل الاستفادة منها في تنويع مصادر الدخل والحيلولة دون تأثر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاقتصاد العراقي بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط ومحاولة الابتعاد عن الصفة الريعية الملازمة للاقتصاد العراقي، لذا فان إنشاء هذا الصندوق وتفعيله يعد ضرورة فعلية خلال الفترة القادمة [٣٠]:

ثامنا: إصلاح النظامين الضريبي والمصرفي: ضرورة إصلاح النظام الضريبي كونه يعد مكملا لعملية التحول نحو اقتصاد السوق المفتوح، نظرا لأهمية هذا المورد السيادي لتكون بديل ساند وله أهميته للمورد الريعي الذي يمول النفقات التشغيلية الأساسية للدولة. ليغطي بالحد الأدنى تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية والتي تعد مكمل لعملية التحول والتي تستلزم التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل يضمن للطبقات المتضررة الحصول على الحاجات الأساسية، اذ نجد على سبيل المثال انه في الدول المتقدمة ان المنافع الاجتماعية تمول من الإيرادات الضريبية وهذا ما يضمن استدامة تلك البرامج الاجتماعية دون ارتباطها بتذبذبات أسعار السلعة الريعية، فضلا عن التخفيف من هيمنتها من ناحية والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من ناحية أخرى، بالإضافة الى التخفيف عن كاهل الدولة وعدم اضطراراها الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي في حالة التعرض الى أي من الأزمات الاقتصادية [٣١].

اما النظام المصرفي ففضلا عن كونه قطاعا لا يواكب أدنى مستويات التطور الذي وصلت اليه معظم الأنظمة المصرفية العالمية، كما ان مشكلته الأساسية تكمن في عدم توافر الثقة بالقطاع المصرفي، ويعود ذلك الى عدم توافر القوانين الساندة والداعمة لهذا القطاع، مثل قانون ضمان الودائع وضمان القروض، فضلا عن الوضع الأمني والتطورات السياسية والاجتماعية. الأمر الذي أسهم في تراجع القطاع المصرفي ومنعه من ان يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية. فمنذ صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤ وفي ظل منهجية اقتصاد السوق وتحرير سعر الفائدة وإلغاء خطط الائتمان وفتح المجال لعمل المصارف الأجنبية وإطلاق حرية التحويل الخارجي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

وإلغاء القيود على التدفقات المالية (عدا ما يتعلق بمتطلبات قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب)، الا ان هذه الإجراءات لم تكن كافية للنهوض بالواقع المصرفي العراقي[٣٢]. لذلك يجب إعادة النظر بالنظام المصرفي والقوانين المنظمة لعمله وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي ودعم القطاعات الإنتاجية والتنموية، وزيادة الرقابة على ما يسمى بشركات الصيرفة، والبنوك الأهلية الوهمية، ومحاولة الحد من عمليات الفساد ونهب الأموال تحت طائلة مزاد العملة، والذي كان من شانه ان يكون أداه فعالة للتحكم بحجم النقد، الا انه يعد اليوم الوسيلة القانونية لتسرب النقد الأجنبي خارج النشاط الاقتصادي الحقيقي، بمعنى أكثر دقة الى خارج حدود البلد.

عاشرا: تفعيل الدور التخطيطي والرقابي: ان من اهم مراحل استراتيجية وضع الخطط التنموية هي مرحلة الرقابة والمتابعة على تنفيذ الخطط وتقويم الأداء، اذ تعد عملية الرقابة بالنسبة للخطط والبرامج التنموية من اهم الوظائف التي تقوم بها الجهات الرقابية ذات العلاقة، من اجل التأكد من ان ما يتم تنفيذه فعلا وهل هو متطابق مع الأهداف والمؤشرات الموجودة في الخطط التنموية لوزارة التخطيط، كما وتهتم بكشف الانحرافات في حال وقوعها ومعالجتها في الوقت المناسب [٣٣].

الخاتمة:

ان التحول بالصدمة دون استعداد المجتمع على تقبل النظام الجديد من جهة ودون وضع أسس قانونية وتشريعية مستحدثة تتماشى مع نظام السوق المفتوح لتجنبه كل من مشاكل الإغراق والانكشاف الاقتصادي وسيادة نمط الاستهلاك المظهري بسبب زيادة القدرة الشرائية لدى شريحة من فئات المجتمع المرتبطة بالقطاع العام عموما. فضلا وضع العديد من خطط التنمية الوطنية دون وضع جداول زمنية مرافقة لأهداف التنمية ووضع لجان او جهات مسؤولة عن متابعة ومراقبة تنفيذها، لينتهي بها الحال بعيدة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عن واقع الاقتصاد العراقي ليستمر الآخر بالتدهور. من ناحية أخرى ارتفاع مستويات البطالة بسبب تردي الخدمات المقدمة من جانب القطاع الخاص في سوق العمل مما جعله قطاع طارد للأيدي العاملة. وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في قيادة النظام الاقتصادي، مع عدم الاستخدام الكفؤة لأدوات تلك السياستين مما يخدم التنمية الاقتصادية. على الرغم من إدراك أهمية إنشاء صندوق سيادي او ما يسنى بصناديق الاستقرار الا انها لم تأخذ بنظر الاعتبار وجعلها من الخطط التي تخلص الموازنة العامة من العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات من جهة وتذبذبات أسعار النفط من جهة أخرى، وتفضيل الجهات المسؤولة اللجوء الى الاقتراض الخارجي وزيادة عبء الدين العام على كاهل الاقتصاد العراقي. لذا يجب محاكاة بعض الدول شرق أسيا والتي تشترك مع العراق في بعض من السمات المتعلقة بالتخلف التكنولوجي وتردي وضع القطاعات الإنتاجية، والانتقال من نظام ساسي مقاد من حزب واحد الى تعددية الأحزاب الحاكمة، بالإضافة الى اختلاف الأديان والطوائف في الدولة الواحدة، الا ان جميع الدول انفه الذكر قد حققت تحول اقتصادي ناضج مع الوصول الى اعلى مستويات النمو الاقتصادي وذلك بسبب انتشار الوعي المجتمعي واقتناعها بالاستراتيجية المستخدمة من اجل تصحيح الوضع الاقتصادي مع سيادة القانون والتي حدت من الفساد المالي والإداري وقضت على فرص التلكؤ في الوصول الى هدف الاستقرار السياسي والاقتصادي.

الهوامش:

(١) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، العدد ١٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ١٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

(٢) عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق أساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٣٠٠.

(٣) محمد حسين عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العراق، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد ١٣، العدد ٣٧، ص٥٥.

(٤) عبد الرسول جابر، كلفة التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، ٢٠١١، ص٧٧.

(٥) – مصطفى حسين عبد الرزاق، اعتماد رأسمالية الدولة لتعويض قصور القطاع العام في العراق، مجلة إشراقات تنموية، العدد ٢٧، ٢٠٢١، ص ٥٠.

(٦) سحر قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٧) – لورنس يحيى صالح، موضوعية السياسة النقدية غير التقليدية في تنويع مصادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٣٧، ٢٠٢٠، ص ٢٢٧.

(٨) معن عبود علي، ممكنات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٥٨، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

(٩) لورنس يحيى صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(١٠) سمير سهام داود، قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٢، ٢٠١٧، ص ٢٩٠.

(١١) منى يونس، اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٦، ٢٠١١، ص ١٤٣.

(١٢) صباح قاسم الأمامي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٦.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(١٣) جعفر طالب احمد، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (خيارات القبول والرفض)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد ١، العدد ١٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٤، ص ٧٠.

(١٤) نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠١٦، ص ٥.

(١٥) محسن إبراهيم احمد، تحليل تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣– ٢٠١٧)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٩، ص١٣١.

(١٦) Iffat Idris, Inclusive and sustained growth in Iraq, University of Birmingham, 20 June 2018, p 11.

(١٧) احمد عبد الله الوائلي، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي ورؤية مستقبلية لتنويعه، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد ١٥، عدد خاص، ٢٠٢٠، ص ٦٠٨.

(١٨)سحر قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(١٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٩.

(٢٠) صديقة باقر عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢١) سحر قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢٢) حيدر طالب موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢٣) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٢، ص ٢٥.

(٢٤) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

(٢٥) محمد حسن عودة، دراسة تحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة ١٣، العدد ٣٧، ص ٥٤.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

(٢٦) – نبيل جعفر عبد الرضا، سياسات تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٧٧٣، ٢٠١٢.

(٢٧) سلام منعم زامل، تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٥٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص ٢٢، ٢٣.

(٢٨) The Privet Sector and Development Effectiveness, development cooperation network, P3.

(٢٩) عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص في العراق، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، أكاديمية الوارث العلمية، ٢٠٢١، ص ١٠٨.

(٣٠) زينب عبد الكاظم حسن، أثر صناديق الثروة السيادية في اقتصاد الدولة النفطية "دراسة مقارنة" مجلة رسالة الحقوق، السنة ١٣، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٤٧٧.

* الصندوق السيادي: هو عبارة عن تجميع الفوائض المالية العامة واستثمارها بفوائد أصول مالية أجنبية في الغالب، أوجدت من اجل تحقيق التنويع في مصادر الدخل في الدولة المصدرة للنفط والتي تكون لها فوائض مالية مرتبطة بارتفاع أسعار النفط، والتي ممكن الاستفادة منها للتخفيف من حدة الأزمات المالية في المستقبل.

(٣١) سمير سهام داود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٣٢) سهيلة عبد الزهرة، استراتيجية البنك المركزي وآليات استعادة الثقة بالقطاع المصرفي ودورها في التنمية الاقتصادية (سيناريوهات مرتقبة)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢٠٩.

(٣٣) ولاء عضيبات، الرقابة على تنفيذ الخطط وتقويم الأداء في إدارة الأعمال الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
الدولي.4.0 جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي -مجلة مركز دراسات الكوفة